وكذا له بذات وقوله هو الاصدقا بالقصر لضرورة الشعر عطف على الولد اى وكذا يجب
له تعالى التنزه عن جنس الاصدقا جمع الصديق بمعنى المصادق من المصادقة
وهو خلوص المودة وصفا المحبة قريبا كان او بعيدا ملاطفا كان او غيره زوجا كان
او لا وقد يراد الملاطف من يصل برك اليه وبره اليك وقد يرث بينك وبينه مودة
وان قلت وقد يعرف انطبق عليه قول الشاعر

ان الصديق الحق من كان معك * ومن يضر نفسه لينفعك *
ومن اذا ريب الزمان صدعك * شتت فيك شمله ليجمعك *

وهذا ما سمعنا به ولم نره كما وجب له التنزه عما ذكر لانه وجب له العلم التام
والارادة الكاملة والقدرة التامة والوجود والكمال والاستغنا المطلق وانما
يتخذ الصديق ليعين على النوائب ويسعف عند نزول المصايب تنبيهان
الاول جميع ما مر من مباحث التنزيهات مشمول لقوله تعالى ليس كمثله شى
وهو السميع البصير فصدرها تنزيه يرد على المجسمة وعجزها اثبات يرد على
المعطلة الذين نفوا الصفات الثبوتية وقدم فيها السلب على الايجاب لان التخلية
مقدمة على التحلية ولا تكرر في ايراد المباحث السابقة على نفي اصول الكفر
الثاني هذه تعالى دعوى الكثرة والعدد والنقص والقلة والعلية والمعلولية والشبيه
والنظير التي اخذها بعضهم من سورة الاخلاص الذي فيه لجميعها فقوله هو الله
احد نفي للكثرة والعدد وقوله الله الصمد نفي للنقص والقلة وقوله لم يلد
نفي لعليته لغيره وقوله لم يولد نفي لمعلوليته عن غيره وقوله ولم يكن له كفوا
احد نفي للشبيه والنظير قلت وهذه السورة وقوله تعالى يا ايها الناس
انتم الفقرا الى الله والله هو الغني الحميد قطعيتان في وجوب استغنائه تعالى
عن غيره وافتقار كل ما عداه اليه اما الاية فبينة واما السورة فلانه تعالى اثبت لنفسه
الصمدية افتقار كل ما سواه اليه عز وجل اذ الصمد هو الذي يصمد اليه في الحوائج اي يقصد
فيها وينال منه ولا شك في افتقار غيره اليه ابتدا او دواما اما حالة او مالا او فيهما
معا كذا قاله بعض العلماء في الافتقار بالفاظ دون الحال بمقاله الا ان يكون نسبة
لتقسيم الافلاك بعرض ثبوت ما تزعمه الحكماء من قدمها الزماني فانها عندهم
ناطقة ذات ارواح منفسه في تدبيرات العالم الى اقسام شى قديمة بالزمان
مستندة الى الواجب تعالى اما بالطبع او بالتعليل فانا لو سلمنا فانه هو لا فقالا
موجود بالاختيار بانه تعالى هو المنزه عن سمات الحدوث وان من شى الا يسبح
بحمده على احد القولين في الاية فليتامل هذا كله ان لم يحمل الافتقار على السؤال مجازا
اطلاقا لاسم السبب على المسبب والا كان الافتقار اى السؤال بالمقال دون الحال
في غاية الظهور وقرينة هذا الحمل قوله تعالى يسأله من فيه والله اعلم

لم يلد

١٠٢

لم يلد ولم يولد وجوب انتفائه تعالى عن المؤثر والاثر فلا حاجة به الى مؤثر ولا علة
لوجوده كما اشار اليه بقوله لم يلد اي لم يتولد وجوده تعالى عن شى اذ لا سبب لوجوده
تعالى لوجوب قدمه وبقائه ولا حاجة به تعالى الى الاثر فهو موجود لذاته الحادثة
ولا غرض له تعالى في فعل شى منها ولا تركه واليه الاشارة بقوله تعالى لم يلد اي لم
يتولد وجود شى عن ذاته العلية بان يكون بعضا منه او نائبا عنه لغرض كما
يعرض ان التزوج وطلب الولد لما مر من وجوب مخالفته للحوادث الثالث ربما
يفهم من اقتصاره في التنزيه على ما مر ضابطه الرد على بعض القدما الذين بالغوا
في التنزيه حتى امتنعوا عن اطلاق اسم الشى بل من اطلاق العالم والقادر ونحوها
على الله تعالى زعما منهم انه يوجب اثبات المثل له وليس كذلك لان المماثلة انما
تلزم لو كان المعنى المشترك بينه وبين غيره فيهما على السوا ولا تساوي بين شيئيته وشيئية
غيره ولا بين علمه وعلم غيره وكذا جميع الصفات الاوصيرد الاسم والاطلاق على ما مر
تقريره والرد على الملاحدة في امتناعهم من اطلاق اسم الموجود ونحو في هذا الراي
اشنع من بعض القدما راى الامتناع عن اطلاق الماهية فذهب كثير من المتكلمين
لان معناها المجانسة يقال ما هذا الشى اى من اي جنس هو قالوا وما روي
ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول ان لله ماهية لا يعلمها الا هو ليس بصحيح اذ لم
يوجد في كتبه ولم ينقله عنه احد من اصحابه العارفين بمذهبه ولو ثبت فمعناه
انه يعلم نفسه بالمشاهدة لا بالدليل او خبر او ان له اسما لا يعلمه غيره فان ما قد تقع
سؤالا عن الاسم كما يشير اليه قول ابي منصور رحمه الله ان سالنا سائل عن الله تعالى
ما هو قلنا ان اردت ما اسمه فالله الرحمن الرحيم وان اردت ما صفته فسميع
بصير وان اردت ما فعله فخلق المخلوقات ووضع كل شى موضعه وان اردت
ما كيفيته فهو متعال عن المثال والجنس الثالث لا شك في تداخل المباحث
المذكورة بعضها في بعض اذ التعرض لوجوب الوجود يغني عن التعرض لوجوب
القدم والبقا والتعرض لوجوب القدم يغني عن التعرض لوجوب البقا
والتعرض لها يغني عن التعرض لوجوب مخالفته للحوادث والوحدانية عن التعرض
للمخلوق ذوله بيزها ولكنه قصد اقتفا اثر القدوم في التعرض للمذكورات اذ
حاولوا بذلك التفصيل والتوضيح وترك الاجمال في مباحث التنزيه قضا لحق
الواجب في باب التنزيه ورد على المشبهة والمجسمة وسائر فرق الضلال والطغيان
بابلغ وجه واكده فلم يبالوا بتكرير الالفاظ المترادفة والتصريح بما علم بطريق الالتزام
وهذا اما وعدناك به صدر المبحث الرابع المعقود عن ان الصفات السلبية
تسمى بصفات الجلال اذ يقال جل عن كذا وعن كذا والصفات الثبوتية
بصفات الجمال وبصفات الاكرام واختاره البيضاوي في تسمى اما اول الاية

داوكده